A

WIPO/IP/JU/RYD/04/8b
الأصل : بالإنكليزية
التاريخ : -/١٠/٢٠٠٤

المملكة العربية السعودية

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

حلقة عمل الويبو الوطنية للقضاة

تنظمها
المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)

بالتعاون مع
حكومة المملكة العربية السعودية

الرياض، من ١٣ إلى ١٥ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٤

دور السلطات القضائية والادعاء العام في إنفاذ حقوق الملكية الفكرية

السيد هنري أولسون
قاضي محكمة الاستئناف
ومستشار الحكومة الخاص
وزارة العدل
استوكهولم

١ – ملاحظات عامة بشأن القضاء والادعاء العام في مسائل الملكية الفكرية

١-١ الملكية الفكرية ومكانها في النظام القانوني

تندرج حقوق الملكية الفكرية أساساً في إطار القانون المدني، ويصح ذلك سواء كان البلد المعني يعمل بنظام القانون الروماني أو القانون الإنكليزي.

وتقوم تلك الحقوق في التشريع الوطني الذي ينص على مصدر الحقوق ومضمونها.

وتنشأ الحقوق في مجال الملكية الصناعية عن طريق التسجيل في غالب الأحيان، ومنها البراءات والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية. على أن بعض تلك الحقوق ينشأ من غير أي تسجيل أحياناً، كالحماية التي تشمل البيانات الجغرافية.

أما حق المؤلف والحقوق المجاورة، فإن مصدرها يكاد يكون دائماً القانون نفسه الذي ينص على أن المستفيد يكون له بعض الحقوق في مصنّفه أو أدائه أو إنتاجه بأي شكل آخر، أي أن القانون يكتفي بالإعلان عن الحق. وعليه، فليس التسجيل شرطاً لقيام الحق، وهو طوعي – إن وجد – ويكفل أساساً وجود دليل ظاهر في حال نشوء نزاع.

وكما قيل في كثير من المناسبات، يتعيّن أن يقوم نظام الملكية الفكرية الوطني، أياً كان، على ثلاثة أركان:

- التشريع المناسب الذي ينص بوضوح على الحقوق في المجال المحدد؛
- والبنية الأساسية لإدارة الحقوق، مثل مكتب البراءات أو منظمة الإدارة الجماعية لحق المؤلف،
- والآليات الفعالة للإنفاذ.

ويقصد بالإنفاذ أن تكون لمالك الحق إمكانية مقاضاة كلّ مَنْ يتعدى على حقه. وعلى المجتمع أن يكفل قيام تلك الآليات لحماية حقوق الملكية الفكرية في وجودها وإمكانية ممارستها.

ولأحكام المحاكم دور مهم في إنفاذ حقوق الملكية الصناعية وحق المؤلف والحقوق المجاورة، حتى في البلدان التي تُطبّق نظام القانون الروماني ولا يَنزع القضاة فيها إلى سَنّ القوانين بالقدر الذي يَنزعون به في البلدان التي تطبّق نظام القانون الإنكليزي.

١-٢ أهمية أحكام المحاكم في مجال الملكية الفكرية

لعل أهمية أحكام المحاكم في مجال الملكية الفكرية تُعزى إلى ثلاثة أسباب رئيسية.

ينصب القانون على الأموال غير الملموسة

أول تلك الأسباب أن ***هذا المجال من القانون يُطبّق على الأموال غير المادية.*** فهو ينصب مثلاً في مجال حق المؤلف والحقوق المجاورة على المصنفات والأداء ولا يقف مبدئياً على الأشياء المادية (المنقول منها أو غير المنقول).

ولعل الطابع النظري الذي يتسم به القانون يجعل فهمه صعباً أحياناً، علماً بأنه يُطبّق على عدد كبير من الحالات العملية. ويستدعي ذلك، بطبيعة الحال، الاعتماد على التفسير لتطبيق القواعد النظرية على الحالات الملموسة.

ويتعيّن على المحاكم عادة أن تراعي، في علمية التفسير، الأعمال التحضيرية والتاريخ القانوني والممارسات السائدة في بلدان أخرى، بالإضافة إلى منطوق القوانين. وقد تزايدت أهمية الممارسات السائدة في البلدان الأخرى اليوم بسبب انتشار المصنفات وغيرها من الأشياء المحمية في بلدان العالم، بحيث لم يعد من المستساغ فحسب بل من الضروري تطبيق القواعد ذاتها على الشيء ذاته في البلدان

المختلفة. ولا بد من تطبيق ما يشار إليه أحياناً باصطلاح "المعايير الدولية" بما يكفل الأمن واليقين في استغلال الأشياء المحمية.

التوفيق بين المصالح في مجال قانون الملكية الفكرية

تُعْزَى الأهمية المتزايدة لهذا الفرع من القانون إلى سبب آخر هو أن ***قانون الملكية الفكرية يُقيم دائماً الميزان بين عدة مصالح*** ويُوَفّق أساساً بين مصلحة المستفيدين في أكبر قدر وأعلى مستوى ممكن من الحماية وبعض المصالح الأخرى ذات الطابع الخاص أو العام.

المصالح الاقتصادية الكبرى

يُعْزَى بروز دور القضاء، في المقام الثالث، إلى أن من الشائع في العالم المعاصر ***أن ينطوي استغلال حقوق الملكية الفكرية على مصالح اقتصادية كبيرة جداً***، مما يفتح المجال للتنازع بطبيعة الحال.

١-٣ دور القضاء والادعاء العام

أ) الواجب العام للقضاء

يتضح من الملاحظات السابقة أن ***الدور الرئيسي للقضاء والادعاء العام*** في سياق الملكية الفكرية يقوم على ما يلي:

- ***ضمان وجود الحقوق في الشيء المحمي ونطاق تلك الحقوق.***
- ***ضمان إمكانية إنفاذ الحقوق على الوجه المناسب ومعاقبة المتعدّين عليها.***

ب) وضع المعايير أو السوابق

كثيراً ما يضطر القضاء إلى المبادرة إلى وضع القواعد والمعايير في مجال حق المؤلف مثلاً. وتمتنع المعاهدات الدولية وحتى القوانين الوطنية، في كثير من الأحيان، عن تناول موضوع بعينه أو تضع مسألة البَتّ في تفاصيله بين يدي القضاء. ويرد فيما يلي على سبيل المثال عدد من الحالات المشهودة في معاهدتي الويبو الجديدتين المبرمتين في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٦ والتي قد تستدعي من المحاكم أن تجتهد من أجل توضيح بعض المفاهيم لتطبيقها على الصعيد الوطني:

- ***مفهوم "النشر" في سياق تكنولوجيا المعلومات***
- ***طبيعة حق الاستنساخ ونطاقه***
- ***مفهوم "الجمهور" في سياق النقل إلى الجمهور والإتاحة للجمهور.*** ويُذكر في هذا السياق تحديد الخط الفاصل بين هذا الحق والخدمات المقدمة "بناء على الطلب"، ولا سيما ما يسمى بالإذاعة عبر قنوات متعددة.
- ***استنفاد حق التوزيع***
- ***تطبيق ما يسمى باصطلاح "اختبار الخطوات الثلاث"*** في سياق التقييدات المفروضة على الحقوق الاستئثارية (أي أن من غير الجائز تطبيق أي تقييدات إلا "في بعض الحالات الخاصة" التي يتعيّن "ألا تتعارض والاستغلال العادي" للشيء المحمي وألا تلحق "ضرراً بدون مبرّر بالمصالح المشروعة للمستفيد المعني").
- ***وضع القواعد والمعايير للحقوق المعنوية*** في سياق الانتفاع الرقمي.
- التطبيق العملي لأحكام القوانين الوطنية التي تكفل تنفيذ ما تنص عليه المعاهدات من ***التزامات بشأن التدابير التكنولوجية والمعلومات الضرورية لإدارة الحقوق.***

– تطبيق الالتزامات المنصوص عليها في المعاهدات بشأن **الإنفاذ**، بما في ذلك قضية ***المسؤولية*** التي لا تزال تثير جدلاً حاداً في سياق الإرسال الرقمي.

– ***مسألة القانون المطبّق***، ولا سيما في سياق الإرسال الدولي الذي ينطوي على تعدٍّ على الحقوق.

ويضطلع القضاء بدور مهم أيضاً في عدة جوانب من مجال الملكية الصناعية. وتجدر الإشارة في هذا الصدد على سبيل المثال إلى تنفيذ أحكام اتفاق تريبس (المادة ٣٤) بشأن ***قلب عبء الإثبات في الإجراءات المدنية المتعلقة ببراءات طرائق الصنع***.

٢ – القضاء والادعاء العام واتفاق تريبس

أ) الوقع العام لاتفاق تريبس

عندما يدخل اتفاق تريبس حيِّز النفاذ في أي بلد، يتعيّن أن يكون تشريع ذلك البلد محتوياً على معايير الحماية المنصوص عليها في الاتفاق بشأن مختلف فروع قانون الملكية الفكرية. ويتطلب ذلك أساساً تنفيذ ثلاثة التزامات:

– يتعيّن احترام ***مستوى الحماية***، أي الإقرار بمختلف الحقوق،

– يتعيّن أن تكون الحقوق ***مطبّقة على مواطني الدول الأخرى الأعضاء*** في اتفاق منظمة التجارة العالمية، أي أن تكون الحقوق محمية في ذلك البلد وفقاً لما ينص عليه اتفاق تريبس،

– يتعيّن أن يكون ***إنفاذ الحقوق*** في البلد مستوفياً لمعايير اتفاق تريبس.

وتقع مسؤولية الامتثال لاتفاق تريبس، بطبيعة الحال، على المُشَرِّعين والمسؤولين السياسيين في المقام الأول. على أن مسؤولية ضخمة تقع على عاتق المحاكم أيضاً لأنها أشبه بالحلقة الأخيرة والأهم في سلسلة عملية الإنفاذ. ومن الأهداف الرئيسية التي ينشدها الاتفاق توفير سُبل فعالة ومناسبة لإنفاذ الحقوق المنصوص عليها في الاتفاق. وإذا كانت أحكام القوانين كافية ولكن آليات الإنفاذ عاجزة، فقد يكون البلد المعني قد خرَق الالتزامات المترتبة على الاتفاق وعرّض نفسه لعقوبات تجارية.

ب) الآثار المُحَدَّدة لاتفاق تريبس في القضاء والادعاء العام

الالتزامات المترتبة على القِسْم الخاص بالإنفاذ من اتفاق تريبس

تترتب على اتفاق تريبس آثار مباشرة وغير مباشرة في المحاكم. ومن الواضح أن اتفاق تريبس يعتمد إلى حد كبير على المحاكم. وعليه، فإن ***الالتزامات العامة*** المنصوص عليها في المادة ٤١ من القِسْم الخاص بالإنفاذ من الاتفاق وكذا ***الالتزامات الخاصة*** المنصوص عليها في سائر مواد الاتفاق لها تأثير في المحاكم، كما سيرد بحث ذلك فيما يلي.

الالتزامات المترتبة على القِسْم الخاص بتسوية المنازعات من اتفاق تريبس

يحتوي قِسْم ***منع المنازعات وتسويتها*** أيضاً، في المادة ٦٣، على بعض الأحكام المتعلقة بالشفافية، ويُذكر منها على سبيل المثال وجوب نشر الأحكام القضائية النهائية الصادرة في المجال المعني أو إتاحتها للجمهور.

وتنص تلك المادة أيضاً على التزام أعضاء منظمة التجارة العالمية بتوفير المعلومات بشأن ذلك النوع من القرارات إذا ما ورد إليها طلب مكتوب بذلك. ويجوز لأي دولة عضو لديها أسباب تحملها على الاعتقاد بأن حكماً قضائياً أو قراراً إدارياً في مجال حقوق الملكية الفكرية يؤثر في حقوقها المنصوص عليها في الاتفاق أن تطلب كتابة إعطائها معلومات تفصيلية أو تمكينها من الحصول عليها بشأن ذلك الحكم أو القرار. وتتضح من تلك الأحكام الأهمية التي يعلّقها اتفاق تريبس على دور القضاء.

عبء الإثبات في القضايا المتعلقة ببراءات طرائق الصنع (المادة ٣٤ من اتفاق تريبس)

تجدر الإشارة أيضاً إلى أن بعض الأسئلة التي طُرحت على عدد من البلدان أثناء ***اجتماعات المراجعة لمجلس اتفاق تريبس*** قد انصبّت على ممارسات المحاكم فيما يتعلق مثلاً بقلب عبء الإثبات في قضايا براءات طرائق الصنع بناء على المادة ٣٤ من الاتفاق.

مسائل مُحَدَّدة: الجزاءات

تكتسي الأحكام الخاصة بالإنفاذ عامة أهمية كبيرة بالنسبة إلى المحاكم. وينصبّ بعض تلك الأحكام على الإجراءات وأدلة الإثبات والأوامر الزجرية والأضرار وغيرها من سُبل الانتصاف والحق في الحصول على المعلومات وتعويض المدعى عليه وما إلى ذلك. وبطبيعة الحال، على المُشرِّع أن يراعي كل ذلك في المقام الأول ليصبح أساساً تستند إليه المحاكم عند نظر قضايا الملكية الفكرية. ولا بد في هذا الصدد من ذكر أربعة اعتبارات مُحَدَّدة في هذا السياق.

وأول تلك الاعتبارات الإجراءات الجنائية.

ويقتضي اتفاق تريبس تطبيق الإجراءات والعقوبات الجنائية، على الأقل، في حال تزوير العلامات التجارية وقرصنة حق المؤلف على الصعيد التجاري إذا كان الفعل مُتعَمّداً. وتشمل الجزاءات الحبس أو الغرامة المالية الرادعة أو كليهما بما يتناسب ومستوى العقوبات المُطبّقة على جرائم من الجسامة نفسها. ولهذه الأحكام أهمية كبيرة في المحاكم لأنها تطالبها بأن تعتبر أفعال التزوير والقرصنة بمثابة سرقة، وهذا هو حالها بالفعل، وألا تستهين بها. ويتعيّن أن تشمل تلك الجزاءات أيضاً الحجز على السلع المخالِفة والمواد المستخدمة أساساً في ارتكاب الجريمة ومصادرتها وإتلافها.

مسائل مُحَدَّدة: الأضرار

يتعلق الاعتبار الثاني الذي يهم المحاكم بالأضرار. فلا بد من أن يكون حكم العُطْل والضرر الذي تصدره المحكمة كافياً لتعويض صاحب الحق عمَّا لَحِقَ به من ضرر وألا يقتصر بالتالي على مبلغ رمزي.

مسائل مُحَدَّدة: التدابير المؤقتة

يتعلق ثالث الاعتبارات المحددة بالتدابير المؤقتة. ومن المهم بمكان اتخاذ تدابير عاجلة لوقف فعل التعدي في قضايا القرصنة خاصة. ويُكرّسُ اتفاق تريبس قسْماً برمته لتلك التدابير المؤقتة التي يتعيّن اتخاذها لمنع حدوث التعدي ودخول السلع المخالفة إلَى الأسواق والحفاظ على الأدلة التي تُثبت فعل التعدي المزعوم. ومن المهم أن تحرص المحاكم على تلبية تلك الاحتياجات باتخاذ تدابير سريعة وحتى النظر في إمكانية اتخاذها من غير سماع الطرف الآخر في بعض الحالات.

أهمية اتفاق تريبس عامة

للاعتبار الرابع أهمية عامة. فقد ورد سابقاً أن اتفاق تريبس قد خصَّصَ قسْماً للالتزامات العامة بشأن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وتشمل تلك الالتزامات أن تكون الإجراءات عَادلة ومُنصفة وألا تكون معقدة أو باهظة التكاليف بما لا تستدعيه الحاجة وألا تنطوي على مُهل غير معقولة أو تأخير لا داعي له. ومن المحبَّذ أن تكون القرارات في ذلك النوع من القضايا كتابية ومُسَبَّبة ومتاحة للأطراف المتنازعة على الأقل دون إبطاء. ويتعيّن أيضاً أن تستند تلك القرارات إلى الأدلة بعد إعطاء الأطراف فرصة الإدلاء بأقوالهم بشأنها. ويتعيّن أيضاً أن تُتاح للأطراف فرصة الطعن أمام السلطات القضائية في الجوانب القانونية على الأقل من القرارات القضائية الابتدائية، من دون أي التزام، مع ذلك، بإتاحة فرصة للطعن في أحكام البراءة في القضايا الجنائية.

ومع ظهور اتفاق تريبس، فقد تزايدت الحاجة إلى سَنّ قوانين وطنية بشأن الملكية الفكرية تتميّز بالوضوح واليقين، ولا بد أن يؤثر الاتفاق أيضاً في سير نظام المحاكم التي تنظر قضايا في ذلك الفرع من القانون. وعندما يصبح اتفاق تريبس نافذاً، يتعيّن على القضاة والمحاكم السهر على حُسن تنفيذه وتطبيقه وإعمال حقوق الملكية الفكرية. ومن المهم إذاً أن يُلِمَّ القضاء بأحكام الاتفاق ووقعه على عمل المحاكم.

[نهاية الوثيقة]

[نهاية الوثيقة]